

كوٲ ماري عبراق
داد كاي بالآبي ئبنتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٤/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي:
المدعي: (خ . ع . م) / وكيله المحامي (ط . ك . ي) .

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته وكيله الموظفين الحقوقيان
(س . ط . ي) و (ه . م . س) .

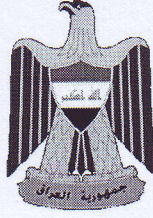
الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي في الدعوى المرقمة (٩٤/اتحادية/٢٠١٥) بأن مجلس النواب في الجلسة المنعقدة بتاريخ (٢٠١٥/٨/١٣) والرقمة (١٢) قرر صحة عضوية النائب المعارض عليه (م . ح . ج . ه) ورد اعتراض موكله مستنداً الى أحكام المادة (٥٢) الفقرة (١) من الدستور العراقي وحيث ان هذا القرار مخالف لأحكام الدستور وقانون انتخابات مجلس النواب العراقي المرقم (٤٥) لسنة (٢٠١٣) فأن موكله يطعن بالقرار أنفاً للأسباب الآتية:

١- أن القرار المطعون بصحته تضمن مخالفة لنص المادة (١٤) من قانون الانتخابات إذ أن موكله حصل على التسلسل رقم (٢) في قائمة الاحتياط حيث حصل على (٢٨٦٤) صوتاً بينما النائب المعارض على صحة عضويته حصل على (١٣٢١) صوتاً مما يجعل موكله صاحب المقعد البديل عن النائب المستورز (ح . أ . ص . ش) ومخالفة ما جاء في قانون الانتخابات تعد مخالفة دستورية تتنافى ومبدأ (سمو الدستور) .

٢- إن موكله يجد أحقيته في إشغال المقعد أستناداً للمادة (٤٩/أولاً) من الدستور التي تنص (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله) لذا فأن التمثيل الشعبي

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتنيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٤/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

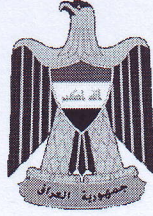
لموكله هو الأكثر وكذلك فإن القرار المعترض عليه يخالف أحكامي المادتين (٢٠ و ٤٦) من الدستور.

٣- أن قانون الاستبدال وضع حالات عامة للاستبدال ولم يحدد العضو الذي يحل بدلاً عن النائب المستقيل وإنما اكتفى بأن يكون من نفس القائمة بموجب (المادة الثانية) وحين أن موكله من نفس القائمة ومن نفس المحافظة فإنه يعتبر الخاسر الأكبر في قائمته الاحتياط .

٤- أن موكله كان من الفائزين ضمن قائمة (دولة القانون لمحافظة بغداد) ولغرض استكمال (كوتا النساء) فقد تم استبعاده وعليه فإن موكله يجد أحقيته في المقعد البديل لأنه ضمن الفائزين من قائمة (دولة القانون) وبسبب الكوتا النسائية استبعد عن شغله المقعد وعملاً بأحكام المادة (٢/٤) من القانون المدني المرقم (٤٠ لسنة ١٩٥١) والذي جاء فيها القاعدة القانونية (إذا زال المانع عاد الممنوع) .

٥- ان القانون المرقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ عالج موضوع الاستبدال في مجلس النواب في نظام القائمة المغلقة وألان اختلف الموضوع في انتخابات (سنة ٢٠١٤) حيث أصبح نظام (القائمة المفتوحة) أي أن الشعب يختار ممثله مباشرة.

٦- ان المرشحين متساوين في الحقوق والواجبات وكلاهما من قائمة (ائتلاف دولة القانون) وعن محافظة بغداد وهي قائمة واحدة رقمها (٢٧٧) ولا يميزها سوى أرقامهم الانتخابية وهذه الفقرة جزء من مطالب المتظاهرين بالشارع العراقي وطلب في الختام (الحكم بالغاء قرار مجلس النواب بصحة عضوية المعترض عليه (م . ح . ج . هـ) وإسناد المقعد الى موكله (خ . ع . م) بدلاً من النائب المستورز (ح . أ . ص . ش) وتحميل المدعي عليه اضافة لوظيفته كافة الرسوم وأتعاب المحاماة وبعد تسجيل الدعوى استناداً لاحكام المادة (١/ ثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا المرقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وأكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (أولاً) من المادة (٢) من نفس النظام



كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

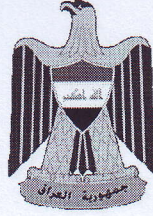
العدد: ٩٤/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

عين يوم ٢٠١٥/١٢/١٦ موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة وحضر وكلاء الطرفين وكرر أقوالهم ودفوعاتهم وأكملت المحكمة تحقيقاتها وافهم ختام المرافعة وتلي القرار علنا في ٢٠١٥/١٢/١٦.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعي اقام الدعوى المرقمة ٩٤/اتحادية/٢٠١٥ ضمن المدة القانونية طالباً الحكم بإلغاء قرار مجلس النواب الصادر في الجلسة المرقمة (١٢) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٣ بصحة عضوية النائب المعترض عليه (م . ح . ج . هـ) واسناد المقعد البديل لموكلاه (المدعي) بدلاً من النائب المستور (ح . أ . ص . ش) ذهب المدعي الى ان القرار مخالف لأحكام الدستور وقانون انتخابات مجلس النواب المرقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ونصها ((توزع المقاعد داخل القائمة بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين أستناداً الى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الأول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة الى بقية المرشحين) وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن النائب (ح . أ . ش) قد استور وشغر مقعده النيابي فتم أشغال المقعد من قبل (م . ح . ج . هـ) وهو من نفس الكتلة والكيان (ائتلاف دولة القانون/ كيان مستقلون) التي ينتمي اليها النائب المستور ومن ذات المحافظة (بغداد) وينطبق على استبدالها ما ورد في (الفقرة (٢) من المادة (٢) من قانون الاستبدال) ونصها (إذا كان المقعد شاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة) وان المدعي وإن كان من نفس القائمة والمحافظة إلا انه من كتلة أخرى (ائتلاف دولة القانون / كيان حزب الوحدة) فلا تنطبق عليه احكام الفقرة (٢) من المادة (٢) من قانون الاستبدال (المرقم ٦ لسنة ٢٠٠٦) الواجبة التطبيق على الحالة موضوع دعوى المدعي وتنتفي الحاجة الى الركون الى قانون الانتخابات المرقم (٤٥ لسنة ٢٠١٣) وبذا تكون الدعوى فاقدة

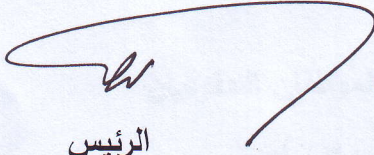
كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

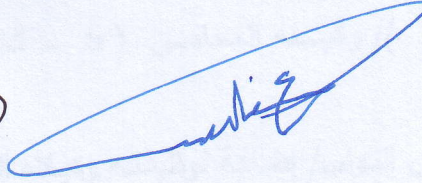


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

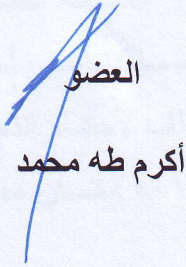
العدد: ٩٤/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

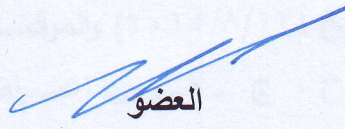
لسندها القانوني قرر الحكم بردها وتحميل المدعي المصاريف وأتعاب وكيله المدعي عليه إضافة لوظيفته الموظفين الحقوقيين (س . ط . ي) و(ه . م . س) مبلغاً قدره (مائة الف دينار) مناصفة بينهما وصدر الحكم باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق في ٢٠١٥/١٢/١٦ وافهم عنناً.

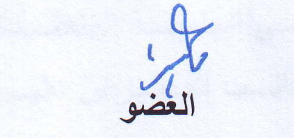

الرئيس
مدحت المحمود

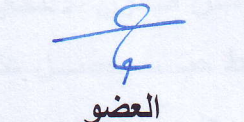

العضو
فاروق محمد السامي

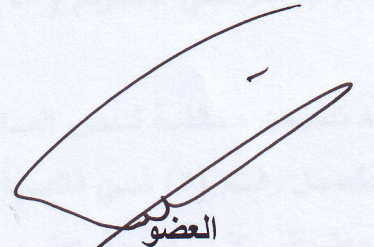

العضو
جعفر ناصر كسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب النقشبدي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين ابو الثمن